

تاريخ القبول: 2024/05/25

تاريخ الإرسال: 2023/06/20

تاريخ النشر: 2024/10/30

المقاولاتية الاجتماعية: آلية تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

Social Entrepreneurship: a mechanism for achieving the social dimension of Sustainable Development

صباح براهمي¹

جامعة باتنة 1 (الجزائر)، sabah.brahmi@univ-batna.dz

الملخص:

يعتبر مفهومي المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين حديثين من حيث النشأة الأكاديمية، لكنهما مفهومين قديمين من حيث الممارسة الامبريقية، احتلا الأجنداث الدولية والخطابات السياسية والبرامج الوطنية والاستراتيجية المحلية، من منطلق أهميتهما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ازدهار المجتمعات الإنسانية. تهدف الورقة البحثية إلى الوقوف على مفهوم المقاولاتية الاجتماعية باعتبارها المجال الذي تتشارك فيه كل من المقاولاتية والتنمية المستدامة من منظور البعد الاجتماعي، وتحديد أهم الإسهامات التي تؤديها المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالبعد الاجتماعي، وتوصلت الورقة البحثية إلى أن المقاولاتية الاجتماعية تلعب أدوارا حاسمة ومتباينة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة المتعلقة بالبعد الاجتماعي: القضاء على الفقر، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل، وتمكين النساء.

الكلمات المفتاحية:

المقاولاتية؛ المقاولاتية الاجتماعية؛ البعد الاجتماعي؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

The concepts of social entrepreneurship and sustainable development are modern concepts in terms of academic origin, but they are old concepts in terms of empirical practice, occupying international agendas, political discourses, national and local strategic programs, based on their economic, social and environmental importance in the prosperity of societies.

The research paper aims to identify the concept of social entrepreneurship as the field in which both entrepreneurship and sustainable development share from the perspective of the social dimension. In addition to identify the most important contributions that social entrepreneurship plays in achieving sustainable development goals related to the social dimension. The paper concluded that social entrepreneurship plays decisive and differentiated roles in achieving the dimensions of sustainable development related to the social dimension: Eradicate poverty, eradicate hunger and provide food security, ensure quality, equitable and inclusive education, and empower women.

Keywords:

Entrepreneurship ; Social Entrepreneurship ; Social demenssion ;Sustainabledevelopment.

المؤلف المرسل: صباح براهيم، الإيميل: BRAHMI.SABAH@GMAIL.COM

1. مقدمة:

رغم حداثة المقاولاتية الاجتماعية من حيث الطرح السياسي الرسمي والتناول الأكاديمي البحثي إلا أن المفهوم الأصل "المقاولاتية" حظي بثقل لا يستهان به في الأجندات السياسية الرسمية على المستوى الدولي والاستراتيجيات الوطنية والمحلية نظرا للدور الموازي الذي تؤديه في تقدم المجتمعات الإنسانية إلى جانب السلطات الرسمية، فرغم أن بروزها ارتبط بإخفاقات السوق وعجز السلطات الرسمية عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمات السوسيو اقتصادية التي تعيشها المجتمعات في

العقود الأخيرة، إلا أن تواجدها الفعلي على المستوى الممارساتي يعود إلى ما قبل ذلك، واستمرت باكتساب ثقلها السياسي الدولي الرسمي مع تزايد فعاليتها في تحقيق أدوارها وارتبطت من جديد في عام 2015 بقضايا وأهداف التنمية المستدامة 2030.

وتعتبر المقاولاتية الاجتماعية نوع من أنواع المقاولاتية الكلاسيكية التي ترتبط فيها المقاولاتية بمفهوم التنمية المستدامة أو أحد أبعادها كالمقاولاتية المستدامة والمقاولاتية الخضراء، تشكل من خلال هذا الارتباط نوع مستقل بذاته يكتسب من المفهوم أو النسق الأم الخصائص الجوهرية ومن المفهوم الثاني أو النسق الثاني الخصائص الثانوية أو التكميلية التي تعطيه صبغة مميزة ومتفردة عن الأصل، فمثلا ارتباط المقاولاتية بالبعد البيئي يولد المقاولاتية الخضراء وارتباطها بالبعد الاجتماعي يولد المقاولاتية الاجتماعية، وارتباطها بالمفهوم في كليته يولد المقاولاتية المستدامة. من هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية للوقوف على مفهوم المقاولاتية الاجتماعية باعتبارها المجال الذي تتشارك فيه كل من المقاولاتية والتنمية المستدامة من منظور البعد الاجتماعي، وتحديد أهم الاسهامات التي تؤديها المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالبعد الاجتماعي.

2. مدخل مفاهيمي

يعتبر مفهومي المقاولاتية الاجتماعية (والمقاولاتية بشكل عام) والتنمية المستدامة من حيث النشأة مفهومي حديثي التداول من الجانب الأكاديمي، لكنهما مفهومان قديمان من حيث الممارسة الامبريقية، احتلا الأجنداث الدولية والخطابات السياسية والبرامج الوطنية والاستراتيجية المحلية، من منطلق أهميتهما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ازدهار المجتمعات الإنسانية، يتشارك مفهوم المقاولاتية الاجتماعية مع التنمية المستدامة معرّفيا في مصطلح "الاجتماعي" والذي ينعكس على الأهداف الاجتماعية بالنسبة للمقاولاتية، والبعد الاجتماعي بالنسبة للتنمية المستدامة، وفيما يلي شرح موجز لكل مفهوم.

1.2 المقاولاتية الاجتماعية

يعد مفهوم المقاولاتية الاجتماعية من المفاهيم المركبة، حيث يتكون من مفهومي "المقاولاتية" و"الاجتماعية"، يشير مفهوم المقاولاتية إلى المقاولاتية التقليدية الاقتصادية أو التجارية كما تسمى والتي ترمي إلى تحقيق الربح وخلق الثروة، أما مفهوم الاجتماعية فيشير إلى البعد الاجتماعي غير الربحي بشكل خاص، ومن منطلق أن المفاهيم المركبة تشكل مفهوما جديدا يستمد خصائصه من المفاهيم الداخلة في تركيبه، بحيث يأخذ الخصائص الأساسية من المفهوم الأول، والخصائص المكملة من المفهوم الثاني، لذلك تستمد المقاولاتية الاجتماعية من المقاولاتية الخصائص الأساسية كالابتكار واقتناص الفرص والمغامرة وخلق الثروة، فهي بالأساس منظمات ربحية تسعى إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى ثم تستكمل الخصائص المميزة من البعد الاجتماعي بحيث تسعى من خلال خلق الثروة وتحقيق الربح إلى تحقيق أهداف اجتماعية عن طريق أداء مهمات اجتماعية تسعى في الأخير إلى تحقيق التحول المجتمعي، وبذلك تتوسط المقاولاتية الاجتماعية قطاعين متناقضين من حيث الطبيعة، القطاع التجاري من جهة والقطاع الخيري من جهة ثانية.

يذهب تقرير الأمم المتحدة حول المقاولاتية الاجتماعية للشباب وأجندة 2030 الصادر عام 2020، (United Nations, 2020, p. 2) إلى أن المقاولاتية الاجتماعية نشأت عن الحركة التعاونية التي بدأت في أوروبا في القرن التاسع عشر واكتسبت اهتماما كبيرا في الثمانينات والتسعينات مع ظهور الابتكار الاجتماعي والمدارس الفكرية المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية، وانطلاقا من ذلك ينظر إلى المقاولاتية الاجتماعية على أنها نشاط مقاولاتي يتم تنفيذه بهدف واضح هو معالجة المشكلات المجتمعية، هذا التقارب هو الذي يحدد الطبيعة الهجينة الفريدة للمقاولاتية الاجتماعية.

وتباينت التعريفات التي تميز بها مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، بعضها جاء بشكل شامل والبعض الآخر جاء ضمن نطاق ضيق وانطلاقاً من هذا التباين يجد الباحث تناقضات بين الرواد خاصة في تحديد خصائص المقاولاتية الاجتماعية مما ينعكس على أشكال المقاولاتية الاجتماعية وأصناف المقاولين الاجتماعيين، فالمقاولاتية التي يعتبرها بعضهم اجتماعية تعد بالنسبة للبعض الآخر مقاولاتية كلاسيكية أو أي نوع آخر من أنواع المقاولاتية، والمقاول الذي يعتبر اجتماعياً عند فئة معينة قد لا يعتبر عند فئة أخرى.

ومن بين التعريفات الأكاديمية التي تنتمي إلى المنظور الشمولي في تعريف المقاولاتية الاجتماعية، هناك تعريف لايت Light الذي يعرفها بأنها "جهد يبذله فرد أو شبكة أو منظمة أو تحالف من المنظمات لحل المشكلات المستعصية من خلال كسر الأنماط السائدة" (Abdul Kadir & Mhd Sari, 2016, p. 55)، وفي نفس السياق يعرف روبنسون Robinson المقاولاتية الاجتماعية على أنها "عملية تشمل تحديد مشكلة اجتماعية معينة وحل محدد لمعالجتها، تقييم الأثر الاجتماعي ونموذج الأعمال واستدامة المشروع وإنشاء كيان اجتماعي موجه نحو رسالة هادفة للربح أو كيان غير ربحي موجه نحو الأعمال التجارية يسعى إلى تحقيق الهدف المزدوج" (Mair, Robinson, & Hockerts, 2006, p. 5)، وبذلك يركز المنظور الشمولي على مختلف الأشكال التنظيمية الطبيعية أو المعنوية، الفردية أو الجماعية، الرسمية أو غير الرسمية، الاقتصادية والخيرية التي تستثمر بشكل اجتماعي الأرباح.

وعلى غرار المنظور الذي يعرف المقاولاتية من خلال المقاول باعتباره المقوم والفاعل السوسيو اقتصادي في النشاط المقاولاتي، هناك من يعرف المقاولاتية الاجتماعية من خلال المقاول الاجتماعي، حيث يذهب ديز Dees والذي

يعد من الأوائل الذي قام بدراسة المقاولاتية الاجتماعية، في تعريفه للمقاولاتية الاجتماعية من خلال وصفه للمقاول الاجتماعي الذي يلعب دور محرك التغيير في القطاع الاجتماعي، من خلال: (Dees, Haas, & Haas, 1998, p. 4)

- اعتماد مهمة لإنشاء قيمة اجتماعية والحفاظ عليها (وليس فقط القيمة الخاصة)؛

- الاعتراف بالفرص الجديدة لخدمة تلك المهمة والسعي إليها بلا هوادة؛
- الانخراط في عملية مستمرة للابتكار والتكيف والتعلم؛
- التصرف بجرأة دون التقيد بالموارد المتاحة حالياً؛
- إظهار إحساس قوي بالمساءلة أمام الفئات المستهدفة التي يتم تقديمها والنتائج التي تم إنشاؤها.

في نفس السياق ينظر رائد المقاولاتية الاجتماعية من المنظور الممارساتي محمد يونس صاحب بنك غرامين إلى المقاولاتية الاجتماعية من خلال ارتباطها بشخص وهو المقاول الاجتماعي، تصف مبادرة من النتائج الاجتماعية التي أنشأها مقاول برؤية اجتماعية، قد تكون هذه المبادرة إما مبادرة غير اقتصادية، أو مبادرة خيرية، مبادرة تجارية مع أو بدون ربح شخصي، يقوم بعض المقاولون الاجتماعيون بتوطين مشاريعهم هذه في المنظمات غير الحكومية، والبعض الآخر في النشاطات الربحية. (Yunis & Weber, 2010, p. 4)، فالمقاول الاجتماعي هو شخص مبادر يحمل رؤية اجتماعية يبحث عن أي فرصة لاستثمار هذه الرؤية خاصة في المجال الخيري.

أما من المنظور الرسمي والخطاب السياسي فإن المقاولاتية الاجتماعية اتخذت منحى مغاير نوعاً ما للمضمون الاستيمولوجي وتباينت التعريفات المقدمة للمقاولاتية الاجتماعية بتباين المسميات التي أطلقت عليها، وجاء جلها ساعياً إلى

الوقوف على الحدود التقنية للمفهوم بالمقارنة مع الأنواع الأخرى للمقاولاتية والأشكال التنظيمية الأخرى، بالارتكاز إلى: (براهمي، 2021، صفحة 27) معايير قانونية واقتصادية كالرسمية والربحية بالدرجة الأولى فقد أضافت التعريفات الرسمية إلى جانب الهدف الاجتماعي، الابتكار الاجتماعي واقتناص الفرص الاجتماعية، أبعاد قانونية توضح وضع المقاولاتية الاجتماعية القانوني ما بين رسمي وغير رسمي، واعتمادها على هياكل قانونية خاصة بها تتناسب مع الهدف من إنشائها، كما تقوم على هياكل تنظيمية مرنة تتناسب مع طبيعتها من حيث أسلوب الإدارة الجماعي المعتمد الذي يديرها. إضافة إلى معيار الربحية والذي يعد الفاصل ما بين المقاولاتية الاجتماعية والمنظمات الخيرية بالدرجة الأولى فهذه الأخيرة لا تهدف إلى الربح أبدا وتعتمد في تمويلها على الهبات والمنح فقط، أما المقاولاتية الاجتماعية فهي ربحية بالدرجة الأولى مهما قل أو كثر حجم الأرباح التي تجنيها والتي تحولها في النهاية إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية وإعادة استثمارها لفائدة نفس الهدف.

ويعتبر تعريف البنك الدولي (World Bank Group, Agapitova, & Economist, 2017, p. 1)

من التعريفات الرسمية الأكثر وضوحا وتحديدا كونه مستقى من التعريفات الوطنية للمقاولاتية الاجتماعية، فهو ينظر إلى المقاولاتية (المؤسسات) الاجتماعية على أنها مؤسسات خاصة تستخدم مقاربات الأعمال التجارية لتحقيق نتائج اجتماعية وبيئية واقتصادية، ولخص المعايير المشتركة التي تستخدمها الحكومات الوطنية لتعريف المؤسسات الاجتماعية في: الهدف الاجتماعي، مبادئ العمل، الاستدامة المالية، الوضعية المرنة للمنظمة.

واقعا تتباين أشكال المقاولاتية الاجتماعية ما بين المجتمعات الإنسانية، تكثر

في المجتمعات المتقدمة والكثير من المجتمعات السائرة في طريق النمو وتقل في المجتمعات العربية بشكل عام، خاصة المقاولاتية الاجتماعية المستثمرة في القطاع

الخيري، تقتصر أغلبها على المقاولاتية الاجتماعية التي تستثمر في نشاطات تعود بالنفع على المجتمعات بشكل غير مباشر، أو التي تجعل نصيبا محددا من أرباحها لفائدة خدمة المجتمع.

2.2 البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

إن ما ينطبق على المقاولاتية الاجتماعية من حيث أسبقية الممارسة عن البناء المفاهيمي، ينطبق بدوره على مفهوم التنمية المستدامة، حيث يعتبر مفهوم الاستدامة من المفاهيم التي سبق تواجدها الامبريقي تأسيسها معرفيا، بمعنى آخر تواجد المفهوم ضمنا من خلال مؤشرات ملموسة قبل أن يتم تأسيس المفهوم بالشكل المنتشر مؤخرا. حيث يذهب سوتون (Sutton, 2004) إلى أن استخدام مصطلح الاستدامة كان لأول مرة في سياق خاص، حيث اخترع السويسريون والألمان شكلا من أشكال الغابات مصممة للحفاظ على استمرار الغابة كنظم إنتاجية على المدى الطويل جدا، وكان يسمى في المجتمعات الأنجلوساكسونية بالغابات المستدامة، بعدها تم توسيع الفكرة مما ساهم في تأسيس الاستخدام للمصطلح في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم عام 1972.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كحل وسط بين مفهومي التنمية والحماية (الحفاظ) من منطلق كون هذين المفهومين يحملان أفكار متضاربة، فالحفاظ يفهم على أنه حماية الموارد والتنمية تفهم على أنها استغلال للموارد، وبالتالي أصبحت القضية بين المفهومين مترابطة وبرز مفهوم الاستدامة والذي يفهم على أنه حالة يمكن الحفاظ عليها على مدى فترة زمنية غير محددة (Du Pisani, 2006, p. 91) وبالتالي التوفيق بين المفهومين لخدمة بعضهما البعض بالاعتماد على مفهوم وسيط.

تم استخدام المفهوم (التنمية المستدامة) بشكل صريح وواضح لأول مرة في تقرير برانتلاند المعنون "مستقبلنا المشترك" عام 1987، (United Nations, 1987, p. 43) وقد تضمن التقرير تعريف صريحا للمفهوم، مؤداه أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال

القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، بمعنى أنها في جوهرها عملية تغيير يتم فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، توجيه التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي، كلها في وئام وتعزز كل من الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات وتطلعات الإنسان.

حمل تعريف برانتلاند في ثناياه مفهومين رئيسيين هما: (Whitfield, 2015, p. 3) مفهوم الاحتياجات؛ ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتي يجب أن تعطى الأولوية القصوى لها؛ ومفهوم القيود، التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

يكتسب مفهوم الاستدامة جوهره من البعد الأول وهو البيئة مع التركيز على البعد الثاني وهو الاقتصاد الذي يلعب دورين أساسيين في التنمية أحدهما إيجابي والثاني سلبي، الإيجابي في تحقيق الازدهار والتقدم بالاعتماد على الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى، والسلبي في الإضرار بالبيئة الطبيعية والاخلال بحق الأجيال القادمة من هذه الموارد، أما فيما يتعلق بالبعد الثالث "الاجتماعي" فيرتبط بالسياسات وممارسات الحياة الواقعية ويتأسس عليها، فالمقصود بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟

إن مصطلح اجتماعي في التنمية المستدامة يتحمل العديد من التأويلات التي تتباين باختلاف المنظورات العلمية والخلفيات الفكرية للباحثين فيه، لذلك حاول مايكل كوتيل Cuthill الوقوف على تحديد مصطلح اجتماعي وتوضيح اللبس فيه وتحديد تمظهراته المعرفية والامبريقية ضمن مقال حمل عنوان: "تعزيز "الاجتماعي" في التنمية المستدامة: تطوير إطار مفاهيمي للاستدامة الاجتماعية في منطقة النمو الحضري السريع في أستراليا" (Cuthill, 2010, p. 336) حيث حدد مصطلح الاجتماعي من خلال علاقته بالبيئة والاقتصاد، من حيث المشاكل البيئية وهي أولى المشاكل الاجتماعية، حيث يُدار الأشخاص الذين يؤثرون على البيئة الطبيعية وليس

الطبيعية نفسه، ومن حيث الاقتصاد والمقصود به أن يخدم الناس، وليس وجهة نظر مفادها أن الناس يخدمون المصالح الاقتصادية.

وينعكس هذان البعدين في إطار الاستدامة الاجتماعية، والتي تصف علاقة مترابطة وذاتية الدعم بين أربع مكونات رئيسية: (1) رأس المال الاجتماعي، (2) البنية التحتية الاجتماعية، (3) العدالة الاجتماعية والإنصاف و (4) الحوكمة التشاركية.

3. إسهامات المقاولاتية الاجتماعية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
إدراكا منها لأهمية المقاولاتية (بشكل عام) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعون المنعقدة في 20 ديسمبر 2018 قرارا منفردا حول "مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019، الصفحات 2-3)، فانطلاقا من تسليمها بأن مباشرة الأعمال الحرة والابتكار أساسيان لتسخير الإمكانيات الاقتصادية للبلدان وأهمية دعم الانخراط الجماعي في مباشرة الأعمال الحرة والابداع والابتكار، وهو ما يعطي زخما جديدا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبتيح مزيدا من الفرص لجميع الناس، بالإضافة إلى تشديدها على الدور المحوري لمباشرة الأعمال الحرة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وعلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إعمال المواهب والقدرات الإبداعية لكافة السكان والاستفادة من همتهم في مجال مباشرة الأعمال الحرة.

لقد أوضح التقرير أهمية المقاولاتية في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019، الصفحات 3-4) على مستوى البعد الاقتصادي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق إيجاد فرص العمل وتعزيز العمل اللائق والزراعة المستدامة والابتكار، أما على مستوى البعد البيئي فتساعد في التصدي للتحديات البيئية من خلال الأخذ بتكنولوجيات جديدة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبتدابير تهيئ القدرة على الصمود، وكذلك من خلال تشجيع الممارسات وأنماط الاستهلاك المستدامة بيئيا، وفيما يتعلق

بالبعد الاجتماعي فقد أشاد التقرير بالإسهام الإيجابي الذي يمكن للمقاولاتية أن تقدمه في تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، حيث يزيد تعزيز الأشخاص ذوو الإعاقة من الوعي بما تتيحه المقاولاتية من نشاط محتمل في سوق العمل، وليس للأشخاص ذوي الإعاقة فحسب بل أيضا لمشاريع العمالة الذاتية والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

إذا كانت المقاولاتية التجارية تساهم بشكل فعال في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فإن المقاولاتية الاجتماعية تساهم في ذلك بشكل أكثر فعالية، نظرا لتشاركهما في العامل الاجتماعي، حيث تشير بعض الدراسات كدراسة تامارا (2017) والإبراشي (2013) إلى أن المقاولاتية الاجتماعية مدفوعة أساسا بالهدف الاجتماعي والكفاءة، ويستجيب المقاولون الاجتماعيون للمشكلات الاجتماعية مثل بطالة الشباب وتعاطي المخدرات والجريمة بطريقة اجتماعية واقتصادية مستدامة وصديقة للبيئة، وتجلب بذلك ثروة عامة مستدامة على عكس الأنواع الأخرى من المشاريع التجارية المدفوعة بتعظيم الربح الفردي (Dzomonda, 2020, p. 276)، وفيما يلي بعض الاسهامات التي تؤديها المقاولاتية في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة ذات البعد الاجتماعي.

1.3 إسهامات المقاولاتية الاجتماعية في الحد من الفقر:

يعد خلق فرص العمل أو الوظائف وخاصة الوظائف اللائقة أمرا مهما لرفاهية الاقتصاد الذي ينمو بإتقان الناس لأعمالهم وارتقائهم بها، مع انتقالهم من المزارع والحقول إلى الشركات والمؤسسات ومع خلق الوظائف المنتجة واختفاء تلك الأقل إنتاجية، وفي نفس الوقت أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يسعى الناس إلى الخروج من براثن الفقر والمعاناة عن طريق تحسين سبل كسب معيشتهم، ولا غرابة في أن تحتل الوظائف وفرص العمل قمة أجندات التنمية في كل مكان، فضلا عن أهميتها لرفاه الفرد والاقتصاد، فإنها تحتل موقع القلب بالنسبة للعديد من الغايات الأسمى للمجتمعات،

وعلى رأسها الحد من الفقر، ونمو الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي وتماسك النسيج الاجتماعي. وفقا لتقرير التنمية العالمية لعام 2013 هناك حاجة إلى 600 مليون منصب عمل في جميع أنحاء العالم على مدار خمسة عشر عاما قادة أي بحلول 2028 للحفاظ على معدلات التوظيف السائدة. (World Bank, 2012, p. xiii)

تخلق المقاولاتية الاجتماعية قيمة اجتماعية من خلال توظيف الفئات الضعيفة، هذه المجموعات لها خصائص مختلفة عن تلك الخاصة بالموارد البشرية العادية، كما يهتم مستهلكو منتجات وخدمات المؤسسات الاجتماعية بكيفية إنتاج هذه الأخيرة لمنتجاتها وخدماتها، حيث يرغب المستهلكون في إظهار حسن نيتهم وكسب ربح أخلاقي من خلال اتخاذ خيارات استهلاك ذات قيمة اجتماعية من خلال ممارسات التوظيف المميزة ذات الصبغة الاجتماعية، تصبح المؤسسة الاجتماعية أكثر قدرة على المنافسة على الرغم من أنها تعمل على نطاق أصغر من المؤسسات العادية، وبدلاً من تشغيل الأعمال التجارية الدولية أو الارتباط بأنظمة الإنتاج والاستهلاك الوطنية، فإنها توفر عموماً فرص العمل على المستوى المحلي ويتم اختيارها من قبل المستهلكين المحليين، (Park & Kim, 2020, p. 3) وغالباً ما يتم تأسيس مثل هذه المشاريع المقاولاتية من طرف أعيان المناطق النائية، يحاولون من خلالها الجمع من الربح الاقتصادي وخدمة مجتمعاتهم المحلية بتوفير مناصب عمل لسكان المنطقة، استغلال منتجاتها كموارد أولية وكسب الربح الشخصي في آن واحد.

لقد أثبتت الدراسات (Barraket, Hazenbergetal) المبنية على الشواهد الميدانية في العديد من المجتمعات البشرية التي تنشط فيها المقاولاتية الاجتماعية فعالية هذه الأخيرة في خلق فرص العمل للمحرومين والمستبعدين اجتماعياً وتوفر آلية لدعم هذا التفاوت الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر: (Hazenbergetal, 2021, p. 3) في المجتمع الإيطالي أثبتت المقاولاتية الاجتماعية فعاليتها في توفير مناصب عمل للأشخاص العاطلين عن العمل المحرومين اجتماعياً بالمقارنة مع

البرامج الحكومية، وفي أستراليا توفر المقاولاتية الاجتماعية وسيلة ممتازة لدمج المهاجرين واللاجئين في سوق العمل، أما في المملكة المتحدة فإن إحدى المزايا الرئيسية التي تقدمها المقاولاتية الاجتماعية المشاركة في تعليم الشباب وتدريبهم وتوظيفهم.

إضافة إلى توفير فرص العمل، تسعى المقاولاتية الاجتماعية إلى الاستثمار المباشر في إنتاج السلع والخدمات الموجهة للطبقة العريضة من الفئات الاجتماعية الهشة، وخاصة الاحتياجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، فهذا النوع من المقاولاتية فلسفته قائمة على تحقيق الأثر الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، حيث تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية الدنيا من خلال اعتماد معايير إنتاج أقل تكلفة كجودة المواد الأولية وأسلوب التغليف وتكلفته مما يخفض في أسعار هذه المنتجات، ومن جانب آخر تنشط بعض المؤسسات الاجتماعية بشكل مناقض تماما للشكل الموجه للطبقات الهشة، حيث يعتمد هذا الشكل في الاستثمار في مداخل الفئات الغنية، بحيث تقدم منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وبأسعار مرتفعة، ترمي من خلالها إلى زيادة الأرباح التي تستثمر لاحقا في خدمة الطبقات الهشة كالمشاركة في توفير البنية التحتية اللازمة كالرعاية الصحية والتعليم، وغالبا ما تستخدم هذه المقاولاتية التسويق الاجتماعي لمنتجاتها لجذب المستهلكين.

2.3 إسهامات المقاولاتية الاجتماعية في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي:

وانطلاقا من أهمية الزراعة في محاربة الجوع، تلعب المزارع الصغيرة (كمشاريع مقاولاتية) دورا لا يستهان به في الأمن الغذائي خصوصا فيما يتعلق المزارع العائلية، حيث تتعايش خيارات الاستهلاك وقرارات العمل، حيث تعتبر الزراعة مصدرا للإمداد الذاتي من جهة ومصدرا للدخل العائلي من جهة ثانية مما يحقق تكامل السوق، وتبني المزارع العائلية الصغيرة علاقات داخل النظم الغذائية التي يتم دمجها فيها وتساهم في الأمن الغذائي بطرق مختلفة: (Galli et al, 2020, p. 2) أولها، العائلة الزراعية الصغيرة والتبادلات المحلية حيث توفر العائلة

العمالة ورأس المال مقابل دخل المزرعة وتوفير الغذاء في سياق النظام البيئي المحلي، وتشارك المزرعة العائلية أيضا في شبكة علاقات القرب التي تؤدي إلى التبادل غير الرسمي للمنتجات والموارد، ثانيها؛ الروابط بين المزارع الصغيرة ونظام الغذاء الإقليمي حيث تقوم المزارع العائلية الصغيرة بتنشيط استراتيجيات مختلفة لتسويق منتجاتها، ففي البيئة الريفية يشارك أفراد العائلة الواحدة في المجتمع المحلي، حيث تتم المعرفة المشتركة والأعراف الاجتماعية والمعاملة بالمثل وعلاقات التعاون ومن ثم الانخراط في أسواق العمل خارج المزرعة الصغيرة مما يساهم بشكل حاسم في استمرارية المزرعة من خلال النشاط التعددي، بالإضافة إلى مشاركة المزارع العائلية الصغيرة في العلاقات بين الريف والمراكز الحضرية كما في حالة تبادل الأغذية وتحويلات الدخل والهجرة الداخلية والخارجية وفرص الأعمال، وثالثا العلاقات بين المزرعة الصغيرة ونظام الغذاء العالمي، حيث يتم دمج وتسويق المزارع الصغيرة ضمن سلاسل القيمة الغذائية الزراعية الطويلة، أين يضع المشترون قواعد اللعبة أثناء قيامهم بتنظيم الأنشطة وتنسيقها والتحكم فيها، ويحصلون غالبا على أكبر الأرباح.

كما يستخدم وبشكل محدود جدا في الأوساط العلمية مفهوم الزراعة الاجتماعية، والذي يشير إلى مجموعة الممارسات التي تستخدم الموارد الزراعية - الحيوانات والنباتات والحدائق والغابات والمناظر الطبيعية-لتعزيز الإجراءات العلاجية والتأهيلية للإدماج الاجتماعي والخدمات التعليمية والاجتماعية المفيدة للحياة اليومية للمجتمعات المحلية والمناطق الريفية، واجتذب هذا المفهوم انتباه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية من منطلق احتمالية أن تكون الزراعة الاجتماعية أداة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان سواء من حيث الإنتاج الزراعي المستدام اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، ومن حيث توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والاجتماعية والمهنية (Constantini, Pastorelli, & Sebillo, 2019, p. 7).

وليس بعيدا عن مفهوم الزراعة الاجتماعية، يبرز مفهوم الما قول الاجتماعي الأخضر كنمط متقدم وقائد الما قولانية الاجتماعية حيث يشير الما قول الاجتماعي

الأخضر إلى المقاتلين الاجتماعيين الذين يفكرون بشكل أكثر اخضراراً (بشكل يحترم الطبيعة الخضراء) يعتبرون القضايا الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقضايا البيئية، وتسعى هذه الشخصيات المهنية الجديدة إلى إجراء تغييرات في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع من خلال نهج متعدد المستويات للتنمية المستدامة، تلعب خلاله دورين مهمين: أولاً كمحرك مبتكر لتغيير هيكل الاقتصاد من خلال الاستدامة، وثانياً كمحرك يخلق ويغير المعايير في المجتمع للحفاظ على التنمية المستدامة (Constantini, Pastorelli, & Sebillo, 2019, p. 8).

3.3 إسهامات المقاتلات الاجتماعية في ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل

وفقاً لتقرير اليونسكو للتعليم للجميع، يعمل التعليم الجيد على تحسين جميع جوانب جودة التعليم وضمان التميز للجميع حتى يتمكن الجميع من تحقيق نتائج تعليمية معترف بها وقابلة للقياس، لا سيما في محو الأمية والحساب والمهارات الحياتية الأساسية، فالجودة هي قلب التعليم وما يحدث في الفصول الدراسية وغيرها من بيئات التعلم مهم بشكل أساسي لمستقبل رفاة الأطفال والشباب والبالغين، التعليم الجيد هو الذي يلبي احتياجات التعلم الأساسية ويثري حياة المتعلمين وخبراتهم المعيشية الشاملة (Maria & Chinemerem, 2019, p. 32).

تعتبر المقاتلات بشكل عام والمقاتلات الاجتماعية بشكل خاص شريكاً فعالاً في تحسين أنظمة التعليم والتعلم في جميع أنحاء العالم، ويبرز دورها أكثر في توفير التعليم ما قبل الابتدائي ومرحلة الطفولة أكثر في الكثير من المجتمعات التي لا يوفر القطاع العام هذا النوع من التعليم والمتمثل في رياض الأطفال للمراحل المبكرة خاصة في المجتمعات التي ترتفع بها نسبة عمالة النساء، والتعليمين التمهيدي والتحضيريين المحضرين للتعليم الابتدائي، بالإضافة إلى المؤسسات التي تقدم تعليمًا لأغراض خاصة كأطفال التوحد أو الذين يعانون صعوبات في النطق وغيرها من الفئات.

تعتمد بعض المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها الجمعيات الخيرية وكذلك بعض الجمعيات المهنية الفكر المقاتلات الاجتماعيات في تقديم خدمة التكوين

والتدريب للفئات الاجتماعية الهشة بدون مقابل، إيماناً منها بأهمية تحويل اليد البطالة غير الكفوة إلى يد عاملة كفوة وفعالة بالنسبة لحياتها الشخصية وبالنسبة للمجتمع ككل، من منطلق اليد العليا خير من اليد السفلى، أو برفع شعار لا تعطني سمكة بل علمني كيف أصطادها، مما يساعد على زيادة تأسيس المؤسسات المصغرة والصغيرة وكذلك المؤسسات الناشئة.

4.3 إسهامات المقاولاتية الاجتماعية في تمكين النساء

إن تمكين المرأة يعني تجهيزها لتكون مستقلة اقتصادياً ومعتمدة على نفسها، ولديها تقدير إيجابي للذات لتمكينها من مواجهة أي موقف صعب ويجب أن تكون قادرة على المشاركة في الأنشطة التنموية وفي عملية صنع القرار، ويلعب التعليم الدور الأكثر أهمية في تمكين المرأة (Singh & Dewan, 2018, p. 285)، ويتكون تمكين المرأة من عدة أبعاد: أولها التمكين الاقتصادي من الوصول إلى الدخل، والذي بدوره يمنح تأثيراً أكبر على القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق الدخل، زيادة الثقة والرفاهية الجسدية الناتجة عن قرارات إنفاق الأموال على أنفسهم وأطفالهم، التمكين الاجتماعي الناتج عن زيادة مكانتهم في المجتمع، والتمكين السياسي من زيادة المشاركة في الحياة العامة. (Haugh & Talwar, 2016, p. 146)

ويقدم ذلك التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2018/2017 التمكين الاقتصادي للنساء لمساعدتهن على المطالبة بحقوقهن من جهة، أو اتخاذ خيارات حول مكان وكيفية العيش، من أصغر القرى إلى أكثر المدن ازدحاماً، من الزراعة إلى الصناعات عالية التقنية من جهة ثانية، سواء بصفتهم مقاولات رائدات أو منظمات أعمال، أو عاملات في المصانع والمزارع، بحيث يسمح لها تأسيس مشروعات المقاولاتية الخاص من التمتع باستقلاليتها الفردية، وتقليل العنف المنزلي بالإضافة إلى تحسين تمثيلها سياسياً، (UN Women Annual Report 2017-2018, p. 14)، فالعامل المفتاحي في هذه المعادلة هو التمكين باعتباره عملية ونتيجة للعمل الفردي والجماعي للمرأة من خلال الاندماج في المشاريع المقاولاتية. (Olarewaju & Fernando, 2020, p. 14)

وتجد المقاولاتية الاجتماعية ضالتها في الطبيعة الإيجابية التغيرية للمتكمين، حيث يعتمد المقاولون الاجتماعيون إلى إنشاء آليات وأدوات تقلل من اعتماد أصحاب المصلحة على المنظمة، وتزيد من قدراتهم على المساهمة في إيجاد الحل وتحقيق رفاهيتهم، هذا من جهة، كما أن المقاولاتية الاجتماعية تعتبر في حد ذاتها الأداة نفسها في تمكين المرأة من خلالها منحها إمكانية تأسيس مشروعها الاجتماعي الخاص الذي بدوره يخدمها ويخدم غيرها ممن هم بحاجة، وبذلك تقدم المقاولاتية الاجتماعية الدعم المالي بهدف تمكين النساء اللواتي هن في وضع الحاجة بالإضافة إلى تدريبهن وتوظيفهن لتمكينهن الاجتماعي والاقتصادي معا.

وتحقيقا لذلك، تقوم العديد من المؤسسات العالمية بإنشاء شبكات مقاولاتية نسائية تقوم بتكوين وتدريب النساء المقاولات من أجل تحقيق أهدافهما معا، فعلى سبيل المثال: (Muller, 2018, p. 6) قامت شركة نيوليفير الهندية (شركة عالمية عملاقة للسلع الاستهلاكية) بمبادرة إنشاء شبكة مقاولاتية نسائية من أجل تجاوز مشكلة الوصول إلى القرى الصغيرة خارج شبكة التوزيع الخاصة بها في الهند، الأمر الذي سمح بإنشاء شبكة تتكون من 72000 من صاحبات المؤسسات المصغرة والصغيرة اللواتي يحققن مداخيل من خلال الترويج الفعال لمنتجات هذه المؤسسة وتوزيعها.

4. خاتمة:

رغم الأهمية التي تحظى بها المقاولاتية الاجتماعية على المستويين الأكاديمي والممارساتي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر في كل مكان وكل زمان، القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، التعليم الشامل والمنصف للجميع، تمكين النساء، إلا أن هذه الاسهامات لا تكاد تكون مجرد محاولات بسيطة في المجتمعات العربية، بسببتداخل مفهوم المقاولاتية الاجتماعية مع مفهوم العمل الخيري من جهة، وعدم وجود اقتناع سياسي بأهمية المقاولاتية الاجتماعي في دعم المجتمعات اجتماعيا واقتصاديا.

5.المراجع

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2019). *مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة*. الامم المتحدة.
2. براهمي, ص. (2021). *المقاولاتية الاجتماعية والمقاولاتية: دراسة تحليلية مقارنة*. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية 9(2), <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/163937>
1. Dzomonda, O. (2020). Social Entrepreneurship and Sustainable Development in South Africa. *Journal of Reviews on Global Economics*, 9. Consulté le 01 13, 2023, sur https://www.academia.edu/70269880/Social_Entrepreneurship_and_Sustainable_Development_in_South_Africa
2. Abdul Kadir, M. A., & Mhd Sari, S. (2016). Social Entrepreneurship, Social Entrepreneur and Social Enterprise:A Review of Concepts, Definitions and Development in Malaysia. *Journal of Emerging Economies and islamic reserch*, 4(2). Consulté le 01 23, 2023, sur <https://ir.uitm.edu.my/id/eprint/32792/1/32792.pdf>
3. COSTANTINI, A., PASTORELLI, G., & SEBILLO, A. (2019). *How Social Enterprises Contribute to Alternative Food Systems*. CIRIEC. Consulté le 01 16, 2023, sur <https://www.ciriec.uliege.be/wp-content/uploads/2019/10/WP2019-14.pdf>
4. Cuthill, M. (2010). Strengthening the ‘Social’ in Sustainable Development: Developing a Conceptual Framework for Social Sustainability in a Rapid Urban Growth Region in Australia. *Sustainable Development*, 18(6). Consulté le 02 02, 2023, sur <https://sci-hub.ru/https://doi.org/10.1002/sd.397>
5. Dees, G., Haas, M., & Haas, P. (1998). *The Meaning of Social Entrepreneurship*. Kauffman Center for Entrepreneurial Leadership. Consulté le 02 05, 2022, sur <https://bit.ly/3EGLXsn>
6. Du Pisani, J. A. (2006). Sustainable Development -Historical Roots of the Concept. *Environment Science*, 3(2). Consulté le 12 26, 2022, sur <https://bit.ly/3VTfozc>

7. Galli et al., F. (2020). How do small farms contribute to food and nutrition security? Linking European small farms, strategies and outcomes in territorial food systems. *Global Food Security*, 26.

Consulté le 01 02, 2022, sur <https://bit.ly/3SuZJni>

8. Hazenberg, R. (2021). The role of social enterprise in developing skills and creating employment opportunities in the UK. *SOTA Review*(50). Consulté le 02 01, 2023, sur <https://www.enterpriseresearch.ac.uk/wp-content/uploads/2021/04/No50-The-role-of-social-enterprise-in-developing-skills-and-creating-employment-opportunities-in-the-UK-R.-Hazenberg.pdf>

9. Mair, J., Robinson, J., & Hockerts, K. (2006). *Social Entrepreneurship*. New York: PALGRAVE MACMILLAN. Consulté le 01 02, 2023, sur <https://jeffreYROBINSONPHD.COM/wp-content/uploads/2017/06/Social-Entrepreneurship-Palgrave-Macmillan-1.pdf>

10. Maria, N. N., & Chinemerem, A. N. (2019). Ensure Inclusive Equitable Quality Education and Promote Lifelong Learning Opportunities for Acheiving Sustainable Development Goals : The Role of Libraries. *International Journal of Library and Information Science Studies* , 5(2). Consulté le 12 15, 2022, sur <https://bit.ly/3DzXh98>.

11. Muller, J. (2018). *SDG1 : No Poverty -Sustainable Development Goals A Business Perspective*. Deloitte The Netherlands. Consulté le 09 12, 2022, sur <https://bit.ly/3SmOCwW>.

12. Olarewaju, T., & Fernando, J. (2020). Gender Inequality and Female Entrepreneurship in Developing Countries. Consulté le 01 12, 2022, sur <https://bit.ly/3xX1AcO>

13. Park, J. H., & Kim, C. Y. (2020). Social Enterprises, Job Creation, and Social Open Innovation. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 6(4). Consulté le 01 29, 2023, sur <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/241506/1/1738930513.pdf>

14. Singh, A. K., & Dewan, J. (2018). An Analysis of Social Entrepreneurship as a Route for Women Empowerment. *Research Journal of Social Science & Management*, 7(11). Consulté le 01 02, 2023, sur <https://www.researchgate.net/publication/35776760>

15. Sutton, P. (2004). *A Perspective on environmental sustainability?* A paper for the Victorian Commissioner for Environmental Sustainability. Consulté le 12 25, 2022, sur <https://bit.ly/3sriGfX>.
16. (2018). *UN Women Annual Report 2017-2018*. New York, USA. Consulté le 01 18, 2023, sur <https://bit.ly/3E0Ire0>
17. United Nations. (1987). *Report of the World Commission on Environment and Development : Our Common Futur*. United Nations.
18. United Nations. (2020). *Youth Social Entrepreneurship and the 2030 Agenda*. Department of Economic and Social Affairs. Consulté le 01 23, 2023, sur <https://www.un.org/development/desa/youth/wp-content/uploads/sites/21/2020/05/WYR-2020-Executive-Summary-REV.pdf>
19. Whitfield, K. (2015). *Quick Guide to Sustainable Development : History and Concepts*. National Assembly for Wales. Consulté le 12 15, 2022, sur <https://bit.ly/3eTlsXV>
20. World Bank. (2012). *World Development report 2013 : Jobs*. International Bank for Reconstruction and Development. World Bank. Consulté le 03 20, 2022, sur <https://bit.ly/3UjMgAB>.
21. World Bank Group, Agapitova, N., & Economist, S. (2017). *Creating Competitive Markets for Service Delivery, Policy Options and Country Experiences*. World bank Documents. Récupéré sur <https://bit.ly/3VjFfju>
22. Yunis, M., & Weber, K. (2010). *Building Social Business The New Kind of Capitalism that Serves Humanity's Most Pressing Needs*. New York: PublucAffairs.